وقوله: (صلّى وسلّم) البيت، فاعل (صلّى وسلّم) ضمير يعود على الله -تعالى-، وإن كان خبرًا فالمراد به الطّلب[1]، أي: أسأل الله أن يصلّي، أي يرحم[2]، ويسلّم، أي يؤمّن نبيّه محمّدًا -صلّى الله عليه وسلّم-[3].

---

(1) قوله: (ولفظه وإن كان خبرًا فالمراد به الطلب) أي لأنّ المقصود بها إنشاء الدعاء بأنّ الله يعظّم سيّدنا محمّدًا ويشرّفه ويحيّيه بتحيّة لائقة به، وإنّما أفرغ الطلب في قالب الخبر مبالغة فيه؛ لأنّ الطالب إذا عظمت رغبته في شيء كثر تصوّره إيّاه، فربّما يخيّل إليه حاصلا فيورده بصيغة الخبر عن أمر مضى، أو تفاؤلًا بأن يكون المطلوب من الأمور الحاصلة الماضية التي يخبر عنها بصيغة الماضي، ولا يجوز أن تكون خبريّةً لفظا ومعنى؛ لأنّ المخبر بأنّ الله صلّى عليه أي أنعم عليه لم يكن مصلّيًا أي داعيًا بأن الله يعظّمه.

(2) قوله: (أن يصلّي، أي يرحم) فسّر الصلاة من الله بالرّحمة، وهي رقّة وحُنُوٌّ وانعطاف، والمراد: غايتُها من إرادة الإنعام، أو نفس الإنعام، وأمّا الصلاة من الملائكة فهي استغفار، أي دعاء به، بدليل: {وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا} [غافر: 7] بل وبغيره، بدليل حديث البخاريّ عن أبي هريرة: «إنّ الملائكة تصلّي على أحدكم ما دام في مصلّاه الذي صلّى فيه ما لم يُحدِث، تقول: اللّهمّ اغفر له، اللّهمّ ارحمه»، وأمّا من الآدميّ فدعاء، وكذا من الجنّ، كما أفاده المُناويّ في شرحه ألفيّة السِّيَر، هذا الذي شاع على الألسنة. وذهب جماعة إلى أنّ معنى الصلاة واحد، وهو العطف، ثمّ هو من الله رحمة، ومن الملائكة استغفار، ومن الآدميّين دعاء، واختاره في المغني، وردّ الأوّل بأمور تُعُقِّبت كلّها عليه، فعلى الثّاني: لفظ الصّلاة من قبيل المتواطئ أو المشكّك؛ لاتّحاد معناها مع كلّ مسند إليه، وعلى الأوّل من قبيل المشترك. وقال القشيريّ: صلاة الله على النّبيّ -صلّى الله عليه وسلّم- تشريف وزيادة تكرمة، وعلى من دونه رحمة، وبهذا يظهر الفرق بين النّبيّ -صلّى الله عليه وسلّم- وبين سائر المؤمنين، حيث قال تعالى في سورة الأحزاب: {إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ} [الأحزاب: 56]، وقال في تلك السّورة: {هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ} [الأحزاب: 43]، ومعلوم أنّ القدر الذي يليق بالنّبيّ -صلّى الله عليه وسلّم- من ذلك أفضل ممّا يليق بغيره.

(3) قوله: (ويسلّم، أي يؤمّن) هذا معناه لغة، وسلام الله على نبيّه قال في شرح الصغرى: هو زيادة تأمين له وطيب تحيّة وإعظام، أي تأمين ممّا يخافه على أمّته أو على نفسه زائد على ما عنده من الأمان، إذ المرء كلّما اشتدّ قربه من الله -تعالى- اشتدّ خوفه منه، فقد قال عليه السّلام: «إنّي لأخوفكم من الله».

و(محمّد) منقول من اسم مفعول (حُمِّد)[1] المضعّف[2] للتكثير، سمّي به نبيّنا -صلّى الله عليه وسلّم-[3] بإلهام من الله -تعالى-[4] تفاؤلًا بأنّه يكثر حمد الخلق له لكثرة خصاله المحمودة[5].

---

(1) قوله: (حُمِّد) أي بصيغة المبنيّ للمجهول.

(2) قوله: (المضعّف) أي بتكرير العين، وليس المراد التّضعيف التصريفي.

(3) قوله: (سُمِّي به نبيّنا) أي سمّاه به جدّه، وقيل: أمّه، ويحتمل أنّ الخلاف لفظيّ، وأنّ لكلٍّ مدخلا، والتسمية يوم السابع، وقيل: ليلة الولادة، وجمع بأنّه أخذ في شأنها يوم الولادة وانحتمت يوم السابع.

(4) قوله: (بإلهام من الله) أي لتكون على وفق تسمية الله له قبل خلق الله الخلق بألفَيْ عام، فالمسمِّي له حقيقة هو الله، وبما علمت بأنّ المسمِّي حقيقة هو الله وأنّه أَلْهَمَ جدَّه وأمَّه بل وأظهره قبلُ في الكتب، ثمّ قُرِّر في الشّرع أنّه بتوقيف شرعيّ، فإنّ أسماءه صلّى الله عليه وسلّم توقيفيّة اتّفاقًا، وأمّا أسماؤه تعالى ففيها خلاف، والرّاجح أنّها توقيفيّة، والفرق بينهما: أنّ النّبيّ -صلّى الله عليه وسلّم- بشر، فربّما تُسُوهل فيه، فسدّت الذريعة، وأمّا مقام الألوهيّة فأجلّ محترم، فقيل فيه بعدم التوقيف، ونظير هذا: قول المالكيّة: يقتل سابّ النّبيّ ولو تاب، بخلاف سابّ الإله اهـ.

(5) قوله: (تفاؤلًا بأنّه يكثر حمد الخلق) الخ، أي هذا العَلَم إنّما نقل بعد ملاحظة معناه الأصليّ ووجوده في ذاته صلّى الله عليه وسلّم، وقال ابن القيّم: (هو عَلَم وصفة اجتمعا في حقّه عليه السّلام وإن كان علَمًا محضًا في حقّ من تسمّى به غيره، وهذا شأن أسماء الله وأسماء نبيّه -صلّى الله عليه وسلّم-، فهي أعلام دالّة على معانٍ هي أوصاف مدح، فلا تُضَادُّ منها العلَميّةُ الوصفَ، بخلاف غيرها).

وهو أعظم أسمائه صلّى الله عليه وسلّم وأشرفها وأشهرها؛ لإنبائه عن كمال الحمد المنبئ عن كمال ذاته، فهو المحمود مرّة بعد مرّة عند الله وعند الملائكة وعند الجنّ والإنس وأهل السموات وأهل الأرض، وأمّته الحمّادون، وبيده لواء الحمد، ويُقامُ المقامَ المحمود يوم القيامة فيحمده الأوّلون والآخرون، فهو -عليه السّلام- الحائز لمعاني الحمد مطلقًا، وقد أطالوا في هذا الاسم كثيرًا وأظهروا له مباحث وخواصّ، وملخّص ذلك في (شرح عقود الفاتحة) للوالد -رحمه الله-.

والصّلاة والسّلام عليه -صلّى الله عليه وسلّم- واجبان وجوب الفرائض مرّة[1] مع القدرة على ذلك.

وقيل: إنّ ذلك واجب وجوب السّنن المؤكّدة التي لا يسع تركها ولا يغفلها إلّا من لا خير فيه.

وقيل بالوجوب عند ذكره صلّى الله عليه وسلّم[2].

وقد اختلف العلماء في التسمية باسمه صلّى الله عليه وسلّم والتكنية بكنيته: فمن مجيز لهما، ومن مانع لهما، ومن مجيز للتسمية دون التكنية، انظر الكلام على ذلك كلّه في الشرح الكبير[3].

---

(1) قوله: (مرّة في العمر) هذا مذهب جمهور المالكية، وعليه: فمن لم يصل عليه مات عاصيا إن لم يمنعه كبر أو نحوه، وإلا فكافر. قال ابن العربيّ: ولا تجوز بلفظ غير مرويّ عنه عليه الصّلاة والسلام، وذهب الشّافعيّة إلى وجوبها في كلّ صلاة في التشهّد الأخير، ويحتمله قوله: * يا هل بيت رسول الله حبكم * البيتين.

(2) وقوله: (وقيل بالوجوب عند ذكره صلّى الله عليه وسلّم) اختاره من كلّ مذهب إمام: فمن المالكيّة: اللّخميّ، ومن الشافعيّة: الحليميّ، ومن الحنفيّة: الطحاويّ، ومن الحنابلة: ابن بطّة. وذهب بعضهم إلى وجوب الإكثار منها من غير مشقّة، وتندب وراء الواجب في كلّ قول من الأربعة، وتتأكّد في مواضع، وتكره في أخرى. ولها فوائد ذكرها القاضي عياض، والفيشي، وصاحب المواهب، والوالد في (شرح عقود الفاتحة).

(3) قوله: (وقد اختلف العلماء في التسمية باسمه) الخ، المنع من التسمية هو مقتضى قول عمر لمن تسمّى به: (لا أسمع محمّدًا يُسبّ بك أبدًا)، والمراد بالجواز: الإباحة والندب، وهما قولان في معنى الأمر في حديث: «تسمّوا باسمي ولا تكنّوا بكنيتي»، والندب أقوى الآثار المذكورة في ك، وفي البردة:

فإنّ لي ذمّةً منه بتسميتي * محمّدا وهو أوفى الخلق بالذمم

لكن نقل المناوي في شرح ألفية السِّيَر عن بعض الحفّاظ أنّه لم يصحّ في فضل التسمية بـ(محمّد) حديث، وعن ابن تيمية أنّ كلّ ما ورد فيه موضوع. والمنعُ من الكنية هو مقتضى قول الأنصاريّ للّذي سمّى ولده القاسم: (لا نكنّيك أبا القاسم، ولا نُنْعِمُكَ بذلك علينا). والقول بالجواز مقيّد بما إذا كان بعد موته عليه السلام؛ لأنّ أصل النهي أنّ مناديًا نادى: يا أبا القاسم، فالتفت المصطفى، فقال: لم أَعْنِكَ يا رسول الله، وذلك منتفٍ بعد وفاته. ومقتضى بعض الأحاديث أنّ المنهيّ عنه هو تكنية من اسمه (محمّد) بأبي القاسم، بخلاف أفراد أحدهما.